

## الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

الدكتور رؤوف سعد أبو جابر

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

294 صفحة.

يسلط هذا الكتاب الضوء، كما هو عنوانه، على "الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، أي، بالتحديد، من سنة 1800 إلى منتصف سنة 2001.

ويبدو أن مجرد طرح مسألة الوجود المسيحي في القدس بوجه خاص خلال القرنين الماضيين يعني، فيما يعني، أن ثمة خطراً داهماً يلوح في الأفق، على هذا الوجود الأصيل والتاريخي، الذي يمتد ألفي عام. وهذا الخطر يصيب كلاً من البشر والأملاك معاً، وذلك بعد قيام إسرائيل سنة 1948. والحديث عن الوجود المسيحي في القدس مهم للغاية. فالمسيحيون هم سكان القدس الأصليون منذ ألفي عام. أي أنهم ليسوا غرباء أو طارئین أو أبناء جالية أجنبية في المدينة. والقدس بالذات هي مهد المسيحية، إذ انطلقت منها البشارة الأولى للعالم. وعليه، فهي أقدس المدن في العالم المسيحي على الإطلاق. كما أنها زهرة المدائن في الوطن العربي الكبير. ويوجد في القدس، عاصمة فلسطين، آثار وأماكن مقدسة مسيحية وإسلامية، أبرزها كنيسة القيامة والمسجد الأقصى وقبة الصخرة.

أمّا المؤلف، الدكتور رؤوف سعد أبو جابر، فهو مصدر مطلع، وناشط كنسي، ورئيس المجلس المركزي الأورثوذكسي في الأردن وفلسطين، الذي يتخذ من عمان مقراً له. ويتصدى المؤلف هنا، في كتابه القيم هذا، بالعرض الموثق والتحليل الموضوعي، وبجرأة، لمسألة الوجود المسيحي في القدس. ولعل رسالة الكتاب تتلخص في أن الوجود المسيحي البشري في خطر، وكذلك الوجود الاقتصادي والمادي (الأملاك والعقارات والأوقاف)، وخصوصاً تلك التابعة لبطيريركية القدس لكنيسة الروم الأورثوذكس، التي بيع جزء منها لمستثمرين يهود، عبر صفقات سرية. ومعلوم أن بطيريركية القدس الأورثوذكسية تمتلك أملاكاً اقتصادية كبيرة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات الأميركية.

ويرى المؤلف أن أخطر قضية يواجهها الشعب العربي الآن تتمثل في قضية الوجود الإسلامي - المسيحي معاً في القدس وصيانة الأماكن المقدسة، التي قد تتحول، إذا بقيت الحال على ما هي عليه الآن، إلى متاحف، كما يخشى كثيرون. ولا يقتصر الأمر على القدس وحدها، بل إن الوجود الإسلامي - المسيحي في فلسطين كلها في مهب الريح (ص 179).

يقع الكتاب في 12 فصلاً، في 294 صفحة من القطع المتوسط، بالإضافة إلى 29 صورة ملونة وعادية ووثائق مختارة باللغتين العربية والإنكليزية، وخرائط ومراجع وفهرس. والكتاب يتسم بطباعة ممتازة وإخراج رائع. وقبل أن نستعرض لنا من الإشارة إلى حقيقة تاريخية، يبرزها المؤلف بوضوح، وتتمثل في التأخي الإسلامي - المسيحي في القدس منذ الفتح العربي حتى الآن، أي طوال 14 قرناً من الزمان. ونقل عن مؤرخ القدس، عارف العارف، سنة 1961، من كتابه "المفصل في تاريخ القدس"، قوله:

وإنك لترى المسلمين والمسيحيين من أبناء هذا البلد، وقد انطلقوا جميعاً نحو هدف معين هو التفكير في مصير وطنهم وأمتهم، وهم يسرون في هذا المضممار على نهج واحد. إنهم متقاربون كل القرب، من حيث الأخلاق والطباع، ومن حيث المبادئ السياسية والاجتماعية أيضاً. وقد قاوموا الانتداب والوطن القومي اليهودي دون أن يتمكن المستعمرون من تفريق صفوفهم. وكان شعارهم الدائم: "الدين لله والوطن للجميع" (ص 180).

ويضيف المؤلف أن القرنين التاسع عشر والعشرين شهدا سجلاً حافلاً للعيش المشترك بين المسيحيين والمسلمين في رحاب الأراضي المقدسة وفي طليعتها القدس (ص 8).

وفيما يلي أهم ما جاء في كل فصل من الكتاب.

يصف المؤلف، في **الفصل الأول**، "الأوضاع العامة في القدس في مطلع القرن التاسع عشر (1800 - 1831)"، عندما كانت فلسطين، مثل بقية أجزاء بلاد الشام الأخرى، تحت الحكم العثماني. ويصف حالة الكنائس المسيحية المتعددة والخلافات التي كانت سائدة بينها. وكانت نزاعات تدور ما بين الرهبان الذين كانوا يسيطرون على البطريركيات والأديرة من جنسيات أجنبية متنوعة: منها اليونانية والأرمنية والفرنسية والإسبانية والإيطالية، بينما لم يكن للعرب من أتباع الكنائس المتعددة أي دور حقيقي. وكان أحد أهم أسباب تأزم هذا الخلاف بين الطوائف المسيحية شعور كل فريق بأنه مدعوم من الدولة التي تحميها (ص 15 - 16).

في **الفصل الثاني** يتناول المؤلف "فترة الحكم المصري في بلاد الشام (1831 - 1841)". وكانت الحملة المصرية احتلت القدس بقيادة إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا، والي مصر يومذاك، ماذا عن دخول الجيش المصري إلى فلسطين والقدس؟ يقول المؤلف إنه كان يعني الحرية لسكان القدس وفلسطين. لذا احتفل أهالي القدس بالمشاعر والأنوار والرقص والموسيقى في كل شارع مدة خمسة أيام، وشارك المسلمون واليونان والإفرنج والأرمن، وحتى اليهود، في إظهار مشاعر الفرح (ص 24). وكان العرب المسيحيون يتعاطفون مع الوجود المصري في فلسطين نظراً إلى الحرية التي نعموا بها والفوائد الاقتصادية التي جناها سكان القدس من جراء ازدهار النشاط التجاري وارتفاع عد الزوار والحجاج القادمين إلى المدينة المقدسة (ص 35).

ويتحدث الباحث في **الفصل الثالث** عن عودة الحكم العثماني سنة 1841 إلى فلسطين، ويذكر أن حملة محمد علي باشا على بلاد الشام كان لها أكبر الأثر في إجبار العثمانيين على تغيير نهج الحكم وذلك بسبب ما أحدثته من تغييرات أساسية وما طرحته من أفكار جديدة تتعلق بإبطال الرشوة وإزالة الفوارق الدينية والاجتماعية وتعميق مفهوم الحرية الشخصية. ولاحظ أن عدد المسيحيين واليهود ازداد خلال الحكم المصري. ففي سنة 1840 بلغ مجموع سكان القدس 11.000 نسمة: 4650 من المسلمين، و3350 من المسيحيين، و3000 من اليهود (ص 39). وشهدت هذه الفترة وجوداً أجنبياً متزايداً بسبب تكاثر القنصليات الأجنبية، التي خلقت جواً غير مفيد للوجود المسيحي العربي في الأراضي المقدسة، وذلك بسبب المؤامرات التي كانت تحاك يومياً بين القنصليات وبين البطريركيات والكنائس التي لم يكن للعرب فيها أي نفوذ. ذلك بأن اليونانيين سيطروا، في هذه الفترة، على بطريركية الروم الأورثوذكس وديرها عن طريق أخوية القبر المقدس (اليونانية) (ص 42).

في **الفصل الرابع** تناول المؤلف انقسام المسيحيين في القدس إلى كنائس شرقية وكنائس غربية، تتبع كل منها رئاستها الخاصة بها. والكنائس الشرقية سبع هي: بطريركية الروم الأورثوذكس؛ بطريركية الأرمن الأورثوذكس؛ مطرانية الأقباط؛ مطرانية السريان الأورثوذكس؛ مطرانية أو دير الأحباش (الإثيوبيين)؛ الكنيسة الروسية؛ كنيسة الكرج (جورجيا).

أمّا الكنائس الغربية فهي ثمان: البطريركية اللاتينية؛ مطرانية الروم الكاثوليك؛ مطرانية الأرمن الكاثوليك؛ مطرانية السريان الكاثوليك؛ مطرانية الموارنة؛ مطرانية البروتستانت؛ مجمع الطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية؛ الإرساليات الألمانية.

ويذكر الباحث أن البطريركية الأورثوذكسية في القدس هي أكبر الكنائس من حيث عدد أبناء الرعية وحجم أوقافها وأملاكها. إلا أن قسماً كبيراً من هذه الأوقاف (الأراضي والعقارات) بيع أو أجزل مدة طويلة تصل إلى 99 عاماً، الأمر الذي أدى إلى وقوع خلافات كبيرة بين الرهبان اليونان، الذين يسيطرون على البطريركية برئاسة البطريرك اليوناني، وبين الأورثوذكس العرب الذين كانوا يحذرون باستمرار من الأخطار الناجمة عن تصرفات اليونانيين، لأن إسرائيل تستخدم ما تشتريه أو تستأجره كنقاط للاستيطان، وخصوصاً في القدس القديمة (ص 55).

ويدور الحديث في **الفصل الخامس** عن حكم السلطان عبد الحميد الثاني واشتداد المنافسة بين الطوائف. فيقول المؤلف إنه في عهده ظلت الحياة في القدس تسير سيرها الهادئ في إطار التعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، على الرغم من تزايد عدد اليهود في المدينة. وتقدر المصادر اليهودية عددهم في القدس في سنة 1870 بـ 11.000 نسمة تقريباً، أي ما يساوي عدد المسلمين (6500 نسمة) والمسيحيين (4500 نسمة) معاً. غير أن المصادر العثمانية تشير إلى أن عدد اليهود بلغ 3780 شخصاً فقط في سنة 1871 (ص 78 - 79). وعلى أية حال، كان رد السلطان عبد الحميد على ازدياد الحضور اليهودي في القدس إصدار قانون في سنة 1882 حرم بموجبه الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع شراءهم للأراضي (ص 79).

ركز البحث في **الفصل السادس** على "النهضة التعليمية في القدس والنضال ضد الغزو الصهيوني". وينقل المؤلف عن تقرير علمي نشر سنة 1882 أن عدد المدارس التابعة للكنائس المسيحية في تلك السنة بلغ 30 مدرسة، بالإضافة إلى 10 مدارس لليهود (ص 85). وهو لا يشير إلى وجود مدارس للمسلمين آنذاك.

في **الفصل السابع** يتناول الباحث تطور الأوضاع في القدس في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويبرز في تلك الفترة تزايد عدد المسيحيين في المدينة. فبعد أن كان عددهم 8000 سنة 1890، قفز إلى 14.700 نسمة سنة 1922. أما المسلمون فكان عددهم 9000 نسمة فأصبح 13.500، وكان عدد اليهود 25.000 نسمة فأصبح 34.400 نسمة (ص 98).

وخلال هذه الفترة، يقول الباحث، نما الشعور بالعروبة. ويرجع الفضل في ذلك بصورة رئيسة إلى الحركة الأورثوذكسية التي قامت في القدس، ومن ثم امتدت إلى سائر أرجاء فلسطين وشرق الأردن. وهذه الحركة هي حركة عربية محضة. ولعل الأمر اللافت للنظر هو أن حركة التعريب هذه، في صفوف البطريركية الأورثوذكسية، لاقت دعماً من المسلمين (ص 107).

في **الفصل الثامن** يتحدث المؤلف عن "سقوط القدس بيد الحلفاء واشتداد الصراع". وكان ذلك في 1917/12/9، عندما دخلت القوات البريطانية القدس بقيادة الجنرال أللنبي. وبالنسبة إلى الوجود المسيحي في تلك الفترة، يقول المؤلف: "كان الوجود المسيحي العربي في القدس أثناء هذه الأحداث المصيرية يعاني غياباً واضحاً عن مسرح الأحداث. فالحكومة العسكرية مهتمة في الدرجة الأولى باليهود". وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلف يشير للمرة الأولى إلى وجود مهاجرين فلسطينيين في الولايات المتحدة الأميركية، كانوا هاجروا إليها من القدس ورام الله وبيت لحم. وقد شكل المهاجرون "الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية في نيويورك"، بإدارة حنا صلاح، ابن رام الله وخريج الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة هارفرد الأميركية. وأصدرت الجمعية كتاباً سنة 1919 اشتمل على مقالات بقلم شباب فلسطينيين في المهجر (ص 118).

ويبرز الباحث في **الفصل التاسع** تطور المجتمع في القدس بين سنة 1917 وسنة 1967. فاستهل الفصل بتداعيات الانتداب البريطاني على فلسطين، قائلاً: "كان الانتداب البريطاني على فلسطين بداية كارثة حلت بالحقوق العربية وبالوجود العربي الإسلامي - المسيحي في الأراضي المقدسة. وقد شارك الجميع في محاولاتهم لردع الأخطار القادمة بشكل أعطى للتأخي الإسلامي - المسيحي صفة خاصة كعلامة مميزة في التاريخ الإنساني خلال القرن العشرين" (ص 125). فوقف البروتستانت العرب ضد سياسة حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين بسبب الخذلان الذي أصابهم من جرّاء وعد بلفور سنة 1917. وكان رجال البروتستانت من أشد المتحمسين للقضية الوطنية. هذا وجرى ارتباط قوي بين النهضة الأورثوذكسية العربية والنهضة العربية الوطنية (ص 126).

ويتناول **الفصل العاشر** "الوحدة الأردنية - الفلسطينية". فنتيجة أحداث سنة 1948 توجه العرب الذين ظلوا في المناطق الفلسطينية التي لم يحتلها اليهود، والذين لجأوا إلى الأردن، نحو الوحدة مع الأردن. "وبدأت نتيجة لهذه الأحداث المشاركة الأردنية - الفلسطينية في عضوية الوزارات ومجالس الأعيان والنواب والدوائر الحكومية المختلفة. وكانت المشاركة المسيحية [من أبناء القدس] واضحة باستمرار" (ص 137).

ويتصدى المؤلف في **الفصل الحادي عشر** للاحتلال الإسرائيلي للقدس العربية. ويشرح المخططات والإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع المدينة المقدسة بهدف تهويدها. وكان تأثير الاحتلال سلبياً في الوجود المسيحي في القدس. فبعد أن كانت نسبة المسيحيين في الأراضي المقدسة تبلغ 13٪ سنة 1893 أصبحت في ظل الاحتلال نحو 2٪ فقط من مجموع السكان سنة 2000 (ص 146).

وتحاول الكنيسة من دون نجاح كبير، وقف نزيف الهجرة والتهجير. وقد ناشد المطران تيموثيوس، سكرتير البطريركية الأورثوذكسية الجميع التصدي لخطر الهجرة عندما وجّه تحيته إلى المؤتمر الذي عقد في القدس سنة 2000 للبحث في موضوع الهجرة بالقول: "إن كنيستنا الأورثوذكسية التي هي كنيسة وطنية محلية مدعوة اليوم مع باقي الكنائس الشقيقة في الديار المقدسة إلى مزيد من التعاون والعمل المخلص من أجل وقف نزيف الهجرة" (ص 148).

وينهي المؤلف كتابه بـ **الفصل الثاني عشر**، الذي يسلط الضوء فيه على دور القدس في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى دور العرب الأورثوذكس ضد التسلط اليوناني في بطريركية القدس للروم الأورثوذكس.

ودفاعاً عن عروبة القدس جاء في تصريح للأرشمندريت عطالله حنا، وهو شاب فلسطيني من قضاء عكا، في 2000/7/1، قوله: "لا مساومة ولا تنازل عن ذرة تراب من ثرى القدس العربية المحتلة، فالقدس مدينة عربية كانت وستبقى إلى الأبد، ويجب أن تعود إلى السيادة العربية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة" (ص 172).

كما أظهر البابا بولس السادس في رسالة الفصح سنة 1974 قلقه الشديد من التناقض المتزايد للمسيحيين في المدينة المقدسة، وقال: "وإذا زال الوجود المسيحي من القدس، فإن حرارة الشهادة الحية في الأرض المقدسة ستنطفئ، والأماكن المقدسة في القدس وفلسطين ستصبح متاحف" (ص 176).

وتأكيداً لأهمية دور الكنائس المشرقية عقد المؤتمر التحضيري للكنائس الآسيوية في عمان في 1996/7/3، وأعلن المؤتمر في ختامه "أن السلام من دون القدس سيكون ناقصاً". وعقد هذا المؤتمر بإشراف المطران سمير قفيعتي الذي أصبح عضواً في اللجنة الملكية لشؤون القدس في عمان (ص 177).

وفي كنيسة الروم الكاثوليك (الملكيين)، التي تعتبر على الأرجح ثاني أكبر طائفة مسيحية في فلسطين، يعتبر المطران هيلاريون كبوجي ظاهرة مهمة في نضال العرب للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي. ويذكر أن المطران كبوجي اتهم من جانب إسرائيل سنة 1974 بتهريب أسلحة إلى الفدائيين الفلسطينيين في صندوق سيارته، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله فترة طويلة، ولم يفرج عنه إلا بعد أن تدخل البابا بولس السادس شخصياً (ص 178).

وقد صرح المطران كبوجي في 1974/4/1 في مؤتمر صحافي عقده في عمان، قائلاً: "جندت نفسي لخدمة فلسطين لأن المسيح هو الفدائي الأول، وعلى التلميذ أن يسير على خطى معلمه"، وإنه "لا خيار للعرب للعيش بكرامة سوى بتحرير الأراضي المحتلة" (ص 179).

وفي الختام، يبقى السؤال: ماذا عن مستقبل الوجود المسيحي والإسلامي معاً في القدس؟ يعتقد المؤلف أن قضية الوجود الإسلامي - المسيحي في القدس، وصيانة الأماكن المقدسة، ومنع تحولها إلى متاحف، كما يخشى كثيرون، هي الآن أخطر قضية يواجهها الشعب العربي، "فمقاومة تهويد القدس واجب وطني، ويشارك فيها خلال هذه الأيام العصبية المسلم والمسيحي على حد سواء، لأن وجودهم العربي في فلسطين كلها أصبح في مهب الريح" (ص 179).

وبالاختصار، يبقى أن نقول: لما كان الوجود العربي بوجه عام، والمسيحي بوجه خاص، في خطر بسبب عمليات تهويد القدس العربية، فعلى الدول العربية أن تتحرك وتطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس قبل فوات الأوان، أسوة ببقية مناطق العالم.

الياس خليل زين  
أستاذ جامعي وباحث

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)